إحصائيات تونس
STATISTIQUES TUNISIE

النفاذ إلى المعلومة

تقرير المعهد الوطني للإحصاء لسنة 2019

2020

2 الفهرس

مقدمة 5

1. الإجراءات المتخذة في مجال تكريس حق النفاذ إلى المعلومة داخل المعهد 6

1.1. الأنشطة والإجراءات المنجزة لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة 6

2.1. الأنشطة والإجراءات المبرمجة لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة 2019-2021 6

2. التصرف في الوثائق والأرشيف 8

1.2. الوثائق التي تم ترحيلها إلى الأرشيف الوطني 8

2.2. الوثائق المتوفرة في الأرشيف الوسيط للمعهد 9

3. نشر المعلومة بمبادرة من المعهد الوطني للاحصاء لسنة 2019 10

1.3. الوثائق الإدارية المنصوص عليها بالفصل عدد 6 من القانون 10

2.3. المعلومات الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية المنصوص عليها بالفصل عدد 6 من القانون 11

أ- رزنامة النشر (NSDD) 11

ب- بعض المنشورات الإحصائية لسنة 2019 12

4. احصائيات حول مطالب النفاذ الى المعلومة المقدمة إلى المعهد 13

1.4. مطالب النفاذ المقدمة إلى المعهد في سنة 2019 13

2.4. تطور مطالب النفاذ المقدمة إلى المعهد 2017-2019 13

3.4. توزع مطالب النفاذ المقدمة حسب الإدارات 14

4.4. توزع مطالب النفاذ حسب طريقة تقديم المطلب 14

5.4. توزع مطالب النفاذ حسب الهياكل الرئيسية المنتجة للمعلومة 15

أ- مطالب النفاذ إلى المعلومة الإحصائية 16

ب- الإستبيانات الدولية 17

ت- مطالب النفاذ إلى الوثائق الإدارية 18

6.4. توزع المطالب حسب صفة طالبي النفاذ 18

أ- الأشخاص الطبيعيين 19

ب- الأشخاص المعنويين 20

ت- المنظمات الدولية 21

5. احصائيات حول الردود على مطالب النفاذ الى المعلومة 23

1.5. تطور عدد الردود على مطالب النفاذ 23

2.5. توزع الردود حسب كيفية النفاذ 23

الفهرس

3.5. توزع الردود حسب حالة الرد 24
6. المعلومات المعدة للنشر الإستباقي 2020-2021 26
1.6. الوثائق الإدارية المنصوص عليها بالفصل عدد 6 من القانون 26
2.6. المعلومات الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية المنصوص عليها بالفصل عدد 6 من القانون 26
7. الصعوبات والمقترحات لتطوير منظومة النفاذ إلى المعلومة 27
خاتمة 28
ملحق 29
خطة العمل 2019-2021 30
قرار تكليف 32
مذكرة عمل حول تقبل والرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة 33

المعهد الوطني للإحصاء

تأسس المعهد الوطني للإحصاء سنة 1969 بمقتضى الفصل 21 من قانون المالية عدد 64 المؤرخ في 31 ديسمبر1969. ويمثل المعهد الوطني للإحصاء الهيكل التنفيذي المركزي ضمن الهياكل العمومية للإحصاء المكونة للمنظومة الوطنية للإحصاء التي تم سنها بمقتضى القانون عدد 32 لسنة 1999 المؤرخ في 13 أفريل 1999 ويتولى المعهد مهمة الكتابة القارة للمجلس الوطني للإحصاء المكلف بتنسيق أعمال الهياكل العمومية للإحصاء وتنظيم التشاور بين منتجي ومستعملي الإحصائيات.

وعملا بمقتضيات الفصل الثاني من القانون عدد 32 المؤرخ في 13 أفريل 1999 والمتعلق بالمنظومة الوطنية للإحصاء «تتمثل مهمة المنظومة الوطنية للإحصاء في تزويد الإدارات العمومية والمؤسسات الاقتصادية والمنظمات ووسائل الإعلام والباحثين وسائر المواطنين بالمعلومات الإحصائية المتعلقة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها».

ويحرص المعهد الوطني للإحصاء منذ نشأته على نشر المعطيات الإحصائية ووضعها في متناول جميع المستعملين بصفة دورية ومتواصلة باستعمال التقنيات الحديثة في الإعلام والاتصال، كما يحرص على تطوير خدماته لتلبية حاجيات مختلف مستعملي المعلومة.

وفي إطار تكريس وضمان حق كل شخص طبيعي أو معنوي في النفاذ إلى المعلومة ولتعزيز مبدأي الشفافية والمساءلة، تحسين جودة المرفق العمومي، ودعم البحث العلمي حرص المعهد الوطني للإحصاء على إتخاذ كل الإجراءات اللازمة لحسن تطبيق القانون الأساسي عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة واحترام الدستور التونسي المؤرخ في 26 جانفي 2014 الذي ينص في الفصل 32 على أن « الدولة تضمن الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة».

6 1- الإجراءات المتخذة في مجال تكريس حق النفاذ إلى المعلومة داخل المعهد

1.1 الأنشطة والإجراءات المنجزة لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة

سعيا إلى تكريس حق النفاذ إلى المعلومة داخل المعهد وفقا لمقتضيات القانون قام المعهد باتخاذ جملة من الإجراءات القانونية والتدابير الإدارية لتنظيم عملية النفاذ إلى المعلومة.

- تسمية مكلفين بالنفاذ إلى المعلومة بمقتضى مقرر
- إعداد صفحة النفاذ إلى المعلومة على موقع الواب
- نشر المطبوعات والإطار القانوني والترتيبي المنظم للنفاذ إلى المعلومة على موقع الواب للمعهد.
- مشاركة المكلفين بالنفاذ في الدورات التكوينية وفي التظاهرات الخاصة بمجال النفاذ للمعلومة
- القيام بعروض للتعريف بالقانون ونشر ثقافة النفاذ داخل المعهد
- إصدار مذكرة ونشرها على الصعيد المركزي والجهوي من أجل تحسيس موظفي المعهد لتسهيل عمل المكلفين بالنفاذ
- تكوين المكلفين بالنفاذ في الإدارات الجهوية للمعهد
- إعداد دليل إجراءات النفاذ داخل المعهد
- إعداد وتطوير الإحصائيات اللازمة لمتابعة وتقييم آليات التصرف في مطالب النفاذ
- الشروع في العمل مع إدارة الإعلامية لتركيز نظام معلوماتي للتصرف في مطالب النفاذ الواردة على المعهد

2.1 الأنشطة والإجراءات المبرمجة لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة 2019-2021

- عرض خطة العمل على اللجنة المديرية للمعهد لمناقشتها والمصادقة عليها
- مواصلة العمل مع إدارة الإعلامية لتركيز نظام معلوماتي للتصرف في مطالب النفاذ،
- إعادة هيكلة موقع واب المعهد عبر تطوير خدمات جديدة لتسهيل النفاذ للمعلومة ولتعزيز النشر الإستباقي للإحصائيات الاجتماعية والإقتصادية طبقا لمقتضيات قانون الإحصاء
- زيارة لمراكز الأرشيف للمعهد للتعرف والإطلاع على: محتويات الأرصدة ومختلف تصنيفها، على الأساليب والوسائل المتاحة لإمكانية توفير الوثائق عند الطلب، وعلى أهم الصعوبات والعراقيل التي تواجه الأرشيفيين أثناء قيامهم بعملهم.
- برمجة عروض مع كل الإدارات لتقديم الإنجازات والمقترحات

1- الإجراءات المتخذة في مجال تكريس حق النفاذ إلى المعلومة داخل المعهد

- بعث اللجنة الإستشارية للنفاذ إلى المعلومة وتفعيل دورها
- مواصلة تحسيس مختلف الإطارات الإدارية حول قانون النفاذ إلى المعلومة
- الإحاطة بالمكلفين بالنفاذ في الإدارات الجهوية وتقديم المساعدة الفنية لهم قصد تحسين التنسيق بين المستوى الجهوي والمركزي.
- نشر دليل الإجراءات والمطبوعات والإطار القانوني والترتيبي المنظم للنفاذ إلى المعلومة عبر موقع الواب.
- إعداد مطوية للتعريف بطرق النفاذ إلى المعلومة داخل المعهد

2- التصرف في الوثائق والأرشيف

يقوم المعهد الوطني للإحصاء منذ نشأته بكل إجراءات الأرشفة من جرد وجمع، تصنيف وترتيب، حفظ وتخزين، تحويل وإتلاف وترحيل الرصيد الوثائقي للمعهد حسب المعايير والمقاييس والمواصفات المعمول بهم في قانون الأرشيف الوطني، بصفة دائمة ومتواصلة.

ويشرف على إدارة مراكز الأرشيف للمعهد وكل العمليات الأرشيفية أرشيفي متخصص بمساعدة بعض الموظفين وله سجل ونماذج لاستخراج الوثائق وإعادتها إلى مكانها.

مراحل الأرشيف بالمعهد:

- الأرشيف الجاري: هو الأرشيف الذي يكون في مكاتب العمل للمعهد وهو متداول الإستعمال.
- الأرشيف الوسيط: هو الأرشيف الذي يقع تحويله إلى مراكز الأرشيف للمعهد، وهو منظم بحيث يمكن الرجوع إليه بكل سهولة ويسر
- الأرشيف النهائي: هو الأرشيف الذي يقع ترحيله إلى الأرشيف الوطني للحفظ الدائم.

1.2 الوثائق التي تم ترحيلها إلى الأرشيف الوطني

يقوم المعهد وبصفة دورية ووفقا لجداول مدد استبقاء الوثائق الخصوصية للمعهد المنصوص عليها في قانون الأرشيف الوطني بترحيل كل الوثائق التي استوفت الشروط القانونية إلى الأرشيف الوطني للحفظ الدائم.

بعض الوثائق التي وقع ترحيلها للأرشيف الوطني

نوعية الوثيقة	الحجم بالمتر الخطي	الإتاحة
التعداد العام للسكن والسكنى 1975	294.6	الأرشيف الوطني المسؤول على إتاحتها وفق القانون
بطاقات مسكن لسنة 1975	119	الأرشيف الوطني المسؤول على إتاحتها وفق القانون
التعداد العام للسكن والسكنى 1984	373	الأرشيف الوطني المسؤول على إتاحتها وفق القانون
كراسات مقاطعات التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 1984	40	الأرشيف الوطني المسؤول على إتاحتها وفق القانون
ملفات الدوائر	38	الأرشيف الوطني المسؤول على إتاحتها وفق القانون
التعداد العام للسكن والسكنى 1994	29.3	الأرشيف الوطني المسؤول على إتاحتها وفق القانون

2- التصرف في الوثائق والأرشيف

2.2 الوثائق المتوفرة في الأرشيف الوسيط للمعهد

نوعية الوثيقة	الحجم بالمتر الخطي	الإتاحة
ملفات شخصية	15.2	متاحة للإدارة العامة للمعهد وللإدارة المركزية للمصالح المشتركة
عقود عمل 2007-2018	15	متاحة لأصحابها بمطلب يقدم إلى المعهد
أذون الدفع والفواتير 2007-2017	39.9	متاحة للإدارة العامة للمعهد وللإدارة المركزية للمصالح المشتركة
اوامر الصرف	5	متاحة للإدارة العامة للمعهد وللإدارة المركزية للمصالح المشتركة
مراجع حسابات 2007-2013	3.1	متاحة للإدارة العامة للمعهد وللإدارة المركزية للمصالح المشتركة ولطالبيها وفق قانون النفاذ إلى المعلومة
طلبات عروض 2002-2016	18.1	متاحة للإدارة العامة للمعهد وللإدارة المركزية للمصالح المشتركة ولطالبيها وفق قانون النفاذ إلى المعلومة
وثائق المناظرات	36.3	متاحة للإدارة العامة للمعهد وللإدارة المركزية للمصالح المشتركة ولطالبيها وفق قانون النفاذ إلى المعلومة
التعداد العام للسكان والسكنى 2004	250	غير متاحة لاحتوائها معطيات شخصية
التعداد العام لسكان والسكنى 2014	300	غير متاحة لإحتوائها معطيات شخصية
المسح الوطني حول الإنفاق 2005-2010	75	غير متاحة لإحتوائها معطيات شخصية
المسح الوطني حول التشغيل 2008-2010	140	غير متاحة لإحتوائها معطيات شخصية
المسح الثلاثي حول التشغيل 2008-2016	35	غير متاحة لإحتوائها معطيات شخصية
المسح الوطني حول التشغيل 2017-2018	193.6	غير متاحة لإحتوائها معطيات شخصية
وثائق الحالة المدنية	54.8	غير متاحة لإحتوائها معطيات شخصية
المسح البعدي 2014	64	غير متاحة لإحتوائها معطيات شخصية
المسح الوطني حول الحوكمة 2017-2014	36.1	غير متاحة لإحتوائها معطيات شخصية
المسح الوطني حول الأنشطة الإقتصادية 2014	5	غير متاحة لإحتوائها معطيات شخصية
المسح الوطني حول نظرة المواطن لأمن	12	غير متاحة لإحتوائها معطيات شخصية
المسح الوطني حول الطفل 2017	9.4	غير متاحة لإحتوائها معطيات شخصية
وثائق المجلس الوطني للإحصاء	25.1	متاحة للمجلس الوطني للإحصاء ولطالبيها وفق قانون النفاذ إلى المعلومة

1.3 الوثائق الإدارية المنصوص عليها بالفصل عدد 6 من القانون

طبيعة المعلومة الخاصة بالهيكل	طريقة النشر (وثيقة ورقية/ إلكترونية	ملاحظات
السياسات والبرامج التي تهم العموم	إلكترونية	تم
قائمة مفصلة في الخدمات التي يسديها للعموم والشهادات التي يسلّمها لطالبي المعلومة والوثائق الضرورية للحصول عليها والشروط والآجال والإجراءات.	إلكترونية	تم
النصوص القانونية والترتيبيّة والتفسيريّة المنظمة لنشاط الهيكل.	إلكترونية	تم
المهام الموكولة إليه وتنظيمه الهيكلي وعنوان مقره الرئيسي ومقرّاته الفرعيّة وكيفية الوصول اليه.	إلكترونية	تم
الميزانية المرصودة له مفصّلة	إلكترونية	تم (2018)
المعلومات المتعلقة ببرامجه وخاصة إنجازاته ذات الصلة بنشاطه	إلكترونية	تم (2018)
قائمة إسمية في المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة تتضمّن البيانات المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 32 من هذا القانون إضافة إلى عناوين بريدهم الإلكتروني المهني.	إلكترونية	تم
قائمة الوثائق المتوفرة لديه إلكترونيا أو ورقيا والمرتبطة بالخدمات التي يسديها والموارد المرصودة لها.	إلكترونية/ورقية	تم
شروط منح التراخيص التي يسديها الهيكل.		ليست من مشمولات المعهد
الصفقات العمومية المبرمجة والمصادق على ميزانيتها والتي يعتزم الهيكل إبرامها ونتائج تنفيذها.	إلكترونية	تم (2018-2019)
تقارير هيئات الرقابة طبقا للمعايير المهنية الدولية.		
الاتفاقيات التي تعتزم الدولة الانضمام إليها أو المصادقة عليها		ليست من مشمولات المعهد
كل معلومة تتعلق بالمالية العمومية بما في ذلك المعطيات التفصيلية المتعلقة بالميزانية على المستوى المركزي والجهوي والمحلي والمعطيات المتعلقة بالمديونية العمومية والحسابات الوطنية وكيفية توزيع النفقات العمومية وأهم مؤشرات المالية العمومية	إلكترونية	تم (2018-2019)
المعلومات المتوفرة لديه حول البرنامج والخدمات الاجتماعية		ليست من مشمولات المعهد

3- نشر المعلومة بمبادرة من المعهد الوطني للاحصاء لسنة 2019

2.3 المعلومات الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية المنصوص عليها بالفصل عدد 6 من القانون

يعمل المعهد الوطني للإحصاء منذ نشأته بنشر كل ما ينتجه من معلومات إحصائية وإقتصادية وإجتماعية بما في ذلك نتائج وتقارير المسوحات الإحصائية التفصيلية طبق مقتضيات قانون الإحصاء وحسب المعايير الدولية.

وقد انضم المعهد سنة 2001 إلى مبادرة صندوق النقد الدولي التي أطلقها في 2006 والمتمثلة في تطبيق المعايير الخاصة بنشر البيانات الإحصائية **NSDD (Normes Spéciales de Diffusion des Données)** والتي تهدف إلى تعزيز توافر إحصاءات آنية وشاملة.

تتميز المعايير الخاصة لنشر البيانات **NSDD** بـ:

- التغطية الشاملة والتواتر لكل الإحصائيات الوطنية
- نشرالبيانات الإحصائية وفق جداول زمنية (رزنامة) تحدد مسبقا مواعيد إصدار البيانات
- سلامة وجودة البيانات المنشورة
- إعتماد المنهجيات الدولية بما في ذلك المفاهيم، التعاريف والتصانيف الدولية
- تجميع الإحصاءات الرسمية والتنصيص على مصادرها
- تمكين كل المستعملين من النفاذ إلى المعلومة

ويقوم المعهد سنويا بنشر عبر موقع الواب رزنامة تضم مواعيد نشر أهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية

أ - رزنامة النشر (NSDD)

المؤشر	تاريخ الإصدار
مؤشر النمو الاقتصادي	ثلاثي45+ يوم
مؤشرات التشغيل والبطالة	ثلاثي45+ يوم
مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي	شهر5+ أيام
مؤشر الإنتاج الصناعي	شهر45+ يوم
مؤشرات التجارة الخارجية	شهر12+ يوم
مؤشر الأسعار عند الإنتاج الصناعي	شهر28+ يوم

ب - بعض المنشورات الإحصائية لسنة 2019

عنوان الوثيقة	الهدف	اللغة	دوريتها
النشرية الشهرية للاحصائيات	إتاحة ونشر المعلومة الإحصائية	عربية/ فرنسية	شهرية
النشرية الاحصائية السنوية لتونس	إتاحة ونشر المعلومة الإحصائية	عربية/ فرنسية	سنوية
تونس بالأرقام	إتاحة ونشر المعلومة الإحصائية	عربية/ فرنسية	سنوية
التقرير السنوي حول مؤشرات البنية الأساسية	إتاحة ونشر المعلومة الإحصائية	عربية/ فرنسية	سنوية
الحسابات الوطنية	إتاحة ونشر المعلومة الإحصائية	فرنسية	سنوية
التجارة الخارجية للبلاد التونسية	إتاحة ونشر المعلومة الإحصائية	فرنسية	سنوية
إحصائيات حول عدد وديموغرافيا مؤسسات القطاع الخاص حسب السجل الوطني للمؤسسات	إتاحة ونشر المعلومة الإحصائية	فرنسية	سنوية
مسح حول التشغيل والأجور لدى المؤسسات	إتاحة ونشر المعلومة الإحصائية	فرنسية	كل سنتين
خصائص أعوان الوظيفة العمومية وأجورهم	إتاحة ونشر المعلومة الإحصائية	عربية/ فرنسية	سنوية
نتائج المسح الوطني حول استعمال المؤسسات الاقتصادية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال	إتاحة ونشر المعلومة الإحصائية	فرنسية	سنوية
التقديرات السكانية	إتاحة ونشر المعلومة الإحصائية	عربية	سداسية

4- احصائيات حول مطالب النفاذ الى المعلومة المقدمة إلى المعهد

1.4 مطالب النفاذ المقدمة إلى المعهد في سنة 2019

	عدد المطالب المقدمة	عدد المطالب التي وقع الرد عليها	نسبة الإستجابة (%)	عدد المطالب المرفوضة	عدد التظلمات
مطالب المعلومة الإحصائية	629	536	85,2	93	0
الإستبيانات الدولية	88	53	60,2	35	0
مطالب النفاذ إلى الوثائق الإدارية	6	6	100	0	0
العدد الجملي	723	595	82,3	128	0

يرد على المعهد الوطني للإحصاء عدد هام من مطالب النفاذ إلى المعلومة بلغ 723 مطلبا سنة 2019 وتمثل مطالب النفاذ إلى المعلومة الإحصائية 87 % من مجموع المطالب المقدمة إلى المعهد، وهذا ما يبين أهميتها في جميع المجالات.

إذ تعتبر المعلومة الإحصائية من الاحتياجات اليومية بالنسبة لكافة مستخدمي البيانات ابتداء من المواطن العادي وصولا الى متخذي القرارات، وقد بينت الأمم المتحدة في هذا السياق ما يلي: «توفر الاحصاءات الرسمية عنصرا لا غنى عنه في نظام المعلومات في المجتمع الديمقراطي، مقدمة للشعب والحكومة وللاقتصاد بيانات عن الوضع الاقتصادي والديمغرافي والبيئي، وتحقيقا لهذه الغاية تقوم وكالات الإحصاء الرسمية بتجميع الإحصاءات الرسمية التي تفي باختبار المنفعة العلمية واتاحتها على نحو محايد احتراما لاستحقاق المواطنين الحصول على المعلومات العامّة»[1]

2.4 تطور مطالب النفاذ المقدمة إلى المعهد 2017-2019

	2017	2018	2018	نسبة التطور (%) 2018-2017	نسبة التطور (%) 2019-2018
مطالب المعلومة الإحصائية	546	612	629	12,1	2,8
الإستبيانات الدولية	89	85	88	-4,5	3,5
مطالب النفاذ إلى الوثائق الإدارية	9	8	6	-11,1	-25,0
العدد الجملي	644	705	723	9,5	2,6

شهد المعهد تطورا لعدد مطالب النفاذ إلى المعلومة الواردة من 705 مطلبا سنة 2018 إلى 723 مطلبا سنة 2019 أي بنسبة 2.6 %، كما تطورت مطالب النفاذ إلى المعلومة الإحصائية بنسبة 2.8 % في حين تراجعت عدد مطالب النفاذ إلى الوثائق الإدارية من 8 مطالب سنة 2018 إلى 6 مطالب نفاذ في سنة 2019 أي بنسبة تراجع قدرت ب 25 % نتيجة للنشر الإستباقي للوثائق الإدارية في سنة 2018.

(1) الامم المتحدة، المبادئ الأساسية للإحصائيات الرسمية، 1994

14 4- احصائيات حول مطالب النفاذ الى المعلومة المقدمة إلى المعهد

تطور مطالب النفاذ إلى المعلومة

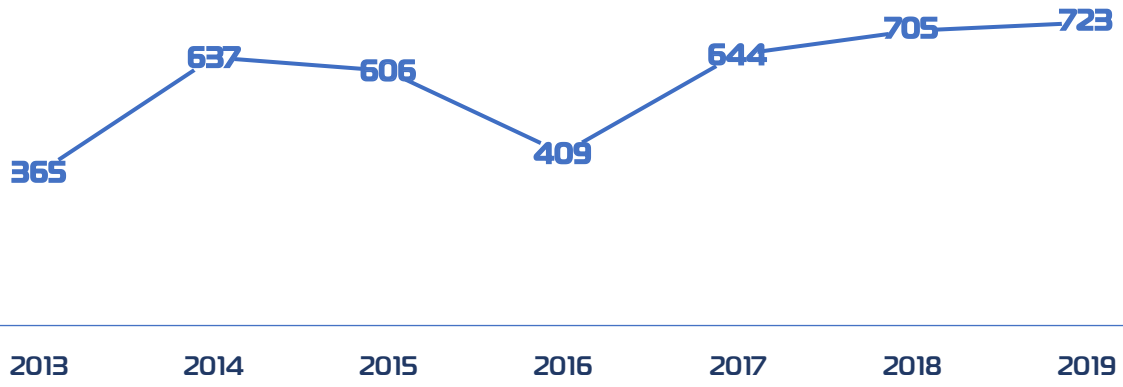

3.4 توزع مطالب النفاذ المقدمة إلى المعهد حسب الإدارات

المطالب المقدمة	2016		2017		2018		2019	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
الإدارة المركزية للمعهد	380	92,9	526	81,7	491	69,6	497	68,7
الإدارات الجهوية للمعهد	29	7,1	118	18,3	214	30,4	226	31,3
العدد الجملي	409	100	644	100	705	100	723	100

تطور عدد مطالب النفاذ إلى المعلومة الواردة على الإدارات الجهوية للمعهد بنسبة 5 % سنة 2019 مقارنة مع سنة 2018 وذلك نتيجة للتنسيق مع الإدارات الجهوية وتحسيسهم بضرورة إحصاء مطالب النفاذ إلى المعلومة الواردة عليهم.

4.4 إحصائيات حسب طريقة تقديم مطالب النفاذ

طريقة تقديم المطلب	2018		2019	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
البريد الإلكتروني	476	67,5	424	58,8
مراسلات	190	27,0	259	35,9
الهاتف	37	5,2	32	4,4
الفاكس	2	0,3	8	1,1
العدد الجملي	705	100	327	100%

يعتبر البريد الإلكتروني الوسيلة الأولى للتراسل والتواصل بين المعهد وطالبي النفاذ إلى المعلومة لما فيه من توفير للوقت والجهد والتكاليف، كما أنه يمكّن المستعملين للمعلومة من خزن ونقل الملفات بشكل رقمي وسهل الإستعمال، لذلك وضع المعهد عنوان بريد إلكتروني على ذمة طالبي المعلومة : **info@ins.tn** لتقبّل المطالب والردّ عليها.

4- احصائيات حول مطالب النفاذ الى المعلومة المقدمة إلى المعهد

توزع مطالب النفاذ حسب طريقة تقديم المطلب 2019

تمثل مطالب النفاذ إلى المعلومة الواردة على المعهد عبر البريد الإلكتروني قرابة 60 % من مجموع المطالب المقدمة ثم تليها المراسلات بنسبة 36 % وأغلبيتها مقدمة من قبل الإدارات والمنشآت العمومية، أما بالنسبة للمطالب المقدمة عبر الهاتف والفاكس فهي لا تمثل إلا 5 % نتيجة للإستراتيجية التي إعتمدها المعهد وهي التشجيع على التواصل الإلكتروني.

5.4 توزع مطالب النفاذ حسب الهياكل الرئيسية المنتجة للمعلومة 2019

960 مطلبا هو عدد مطالب النفاذ إلى المعلومة الإحصائية والإستبيانات الدولية حسب الهياكل المنتجة للمعلومة المعنية، إذ يمكن إحتساب المطلب أكثر من مرة حسب عدد الهياكل المعنية مصدر إنتاج المعلومة، أما بالنسبة لمطالب النفاذ إلى الوثائق الإدارية المقدمة إلى المعهد فهي كلها متعلقة بوثائق ومعلومات إدارية منتجة من قبل المعهد.

الهياكل الرئيسية المنتجة للمعلومة	عدد مطالب النفاذ	النسبة (%)	عدد المطالب التي وقع الرد عليها	نسبة الإجابة (%)
المعهد الوطني للإحصاء	857	89,3	734	85,6
الهياكل العمومية الإحصائية الأخرى	103	10,7	62	60,2

حوالي 90 % من مطالب النفاذ إلى المعلومة الإحصائية والإستبيانات الدولية المقدمة إلى المعهد هي مطالب متعلقة بمعلومات إحصائية منتجة من قبل المعهد وحوالي 10 % من المطالب والإستبيانات هي مطالب متعلقة بمعلومات إحصائية منتجة من قبل الهياكل الإحصائية العمومية الأخرى.

16 4- احصائيات حول مطالب النفاذ الى المعلومة المقدمة إلى المعهد

أ - مطالب النفاذ إلى المعلومات الإحصائية

	عدد المطالب المقدمة	النسبة (%)	عدد المطالب التي وقع الرد عليها	النسبة (%)
المعهد الوطني للإحصاء	748	94,2	662	88,5
الإدارة المركزية للإحصائيات الديموغرافية والإجتماعية	350	44,1	322	92,0
الإدارة المركزية للإحصائيات عن المؤسسات	191	24,1	173	90,6
الإدارة المركزية للإحصائيات عن الظرف والدراسات الاقتصادية	157	19,8	134	85,4
الإدارة المركزية للحسابات القومية	48	6,0	32	66,7
الإدارة المركزية للإحصائيات الجهوية	2	0,3	1	50,0
الهياكل العمومية الإحصائية الأخرى	46	5,8	34	73,9

أكثر من 94 % من مطالب النفاذ إلى المعلومة الإحصائية المقدمة إلى المعهد هي مطالب متعلقة بالمعلومات الإحصائية المنتجة من قبل المعهد الوطني للإحصاء و44 % منها متعلقة بالإحصائيات الديمغرافية والإجتماعية، أما المطالب المقدمة إلى المعهد والمتعلقة بالإحصائيات المنتجة من بقية الهياكل العمومية الإحصائية الأخرى فهي لا تتجاوز 6 %.

توزع مطالب النفاذ إلى المعلومة الإحصائية حسب الهياكل المنتجة للمعلومة بالمعهد 2019

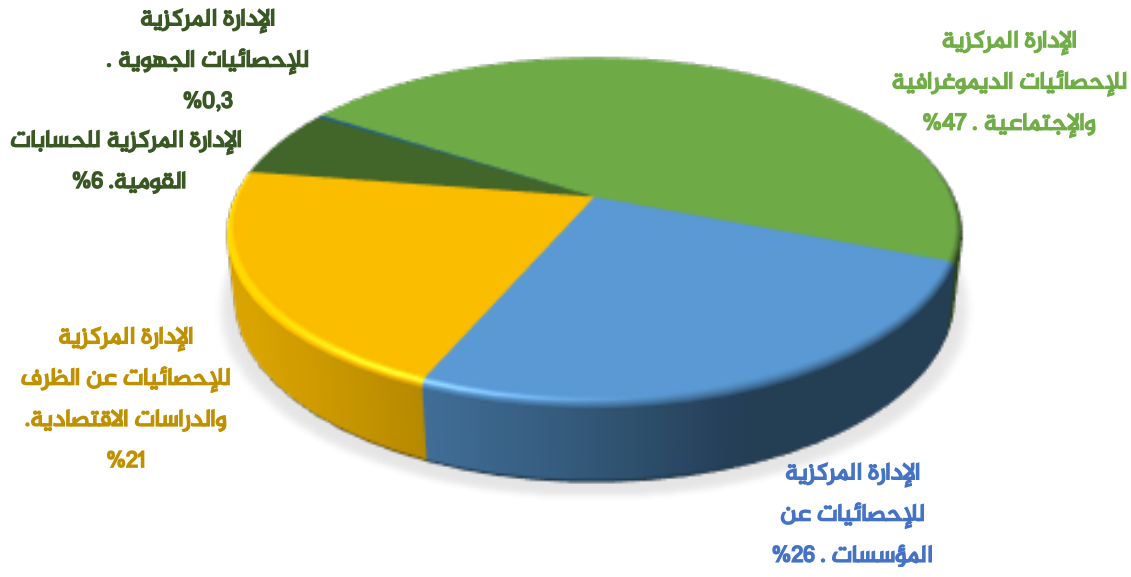

4- احصائيات حول مطالب النفاذ الى المعلومة المقدمة إلى المعهد

ب- الإستبيانات الدولية

الهياكل الرئيسية المنتجة للمعلومة	عدد الإستبيانات المقدمة	النسبة (%)	عدد الإستبيانات التي وقع الرد عليها	نسبة الإجابة (%)
المعهد الوطني للإحصاء	**109**	**66,1**	**72**	**73,5**
الإدارة المركزية للإحصائيات عن الظرف والدراسات الاقتصادية	35	21,2	26	26,5
الإدارة المركزية للحسابات القومية	30	18,2	17	17,3
الإدارة المركزية للإحصائيات الديموغرافية والإجتماعية	23	13,9	16	16,3
الإدارة المركزية للإحصائيات عن المؤسسات	12	7,3	7	7,1
الإدارة المركزية للنشر والإعلامية والتنسيق	9	5,5	6	6,1
الهياكل العمومية الإحصائية الأخرى	**56**	**33,9**	**26**	**26,5**
وزارة النقل (الوكالة الوطنية للنقل البري)	15	9,1	1	1,0
وزارة الفلاحة	13	7,9	4	4,1
وزارة السياحة	8	4,8	6	6,1
البنك المركزي	4	2,4	3	3,1
وزارة الصحة	3	1,8	3	3,1
وزارة التربية	3	1,8	2	2,0
وزارة المالية	2	1,2	1	1,0
وزارة التكنولوجيا	2	1,2	2	2,0
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	2	1,2	2	2,0
وزارة الصناعة	2	1,2	1	1,0
وزارة الشؤون الاجتماعية	1	0,6	1	1,0
وزارة المرأة	1	0,6	0	0,0

18 4- احصائيات حول مطالب النفاذ الى المعلومة المقدمة إلى المعهد

تتميز الإستبيانات الواردة على المعهد من قبل المنظمات العالمية بالشمولية والحجم الكبير ويمكن للإستبيان الواحد أن يشمل العشرات من الجداول الإحصائية والمئات من المؤشرات المنتجة من قبل المعهد ومن قبل الهياكل الإحصائية العمومية ويتولى المعهد توزيعها على الهياكل الإحصائية العمومية المعنية والتنسيق بينها وبين الإدارات المعنية بالمعهد ثم إرسال الإستبيان إلى المنظمة المعنية.

ت - مطالب النفاذ إلى الوثائق الإدارية

الوثيقة الإدارية المطلوبة	عدد المطالب	عدد المطالب التي وقع الرد عليها
ملف الإداري الشخصي	2	2
نسخة من محضر جلسة لجنة الإمتحان	1	1
قائمة الموظفين المنتفعين بسيارات إدارية قائمة الموظفين المنتفعين بتذاكربنزين السيارات الإستهلاك السنوي للبنزين	1	1
تقرير مراجع الحسابات للرقابة الداخلية المتعلق بالإجراءات الإدارية والمالية والمحاسبية تفارير النشاط تفرير مراجع الحسابات حول القوائم المالية	1	1
نسخة ورقية من اسم شركة ومقرها الاجتماعي	1	1 رد سلبي
المجموع	6	6

6. توزع المطالب حسب صفة طالبي النفاذ

بالرغم من النشر الإستباقي للمعلومة الإحصائية وللوثائق والمعلومات الإدارية من قبل المعهد فإن مطالب النفاذ في تزايد من سنة إلى أخرى وهذا ما يعكس أهميتها في جميع المجالات السياسية، الاجتماعية والإقتصادية...حيث شهد المعهد تطورا للمطالب المقدمة من قبل مختلف طالبي المعلومة من أشخاص طبيعيين، معنويين ومنظمات عالمية.

4- احصائيات حول مطالب النفاذ الى المعلومة المقدمة إلى المعهد

التوزع النسبي للمطالب حسب صفة طالبي النفاذ

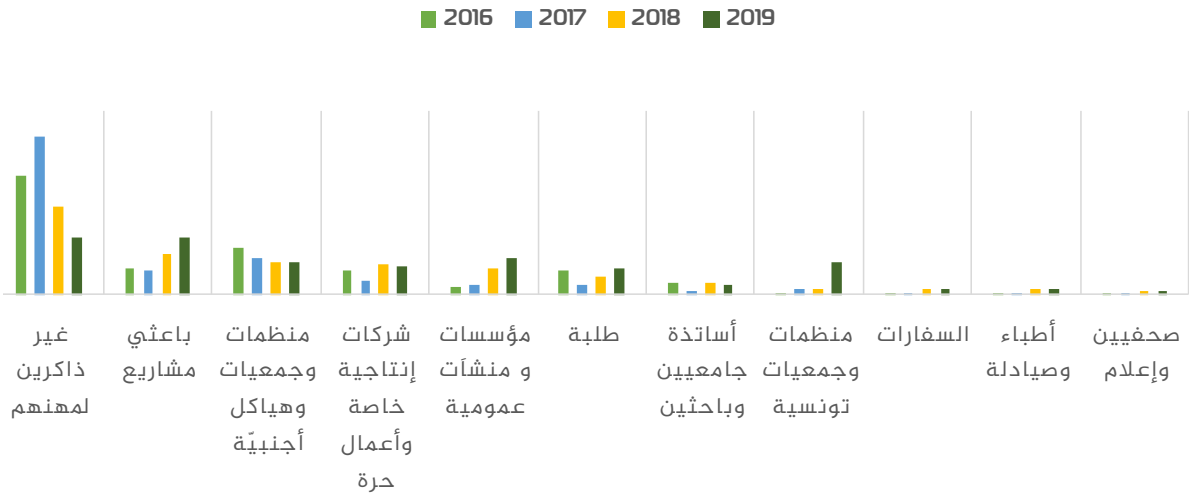

أ- الأشخاص الطبيعيين

صفة طالبي النفاذ	2018		2019	
	عدد المطالب المقدمة	النسبة (%)	عدد المطالب المقدمة	النسبة (%)
باعثي مشاريع	109	15,5	158	21,9
طلبة	50	7,1	71	9,8
أساتذة جامعيين وباحثين	29	4,1	27	3,7
أطباء وصيادلة	12	1,7	13	1,8
صحفيين وإعلام	7	1,0	7	1,0
فئات مختلفة أو غير ذاكرين لصفتهم	230	32,6	157	21,8
العدد الجملي	437	62,0	433	60.1

ترد على المعهد مطالب النفاذ من داخل وخارج البلاد التونسية من قبل أشخاص طبيعيين من باعثي المشاريع مدرسين وباحثين، تلاميذ وطلبة، أطباء وصيادلة، صحفيين وإعلاميين.... وقد بلغت هذه المطالب 433 مطلبا سنة 2019، ويعتبر باحثي وباعثي المشاريع من أكثر المقدمين لمطالب النفاذ إلى المعلومة إذ تجاوزت نسبة المطالب المقدمة إلى المعهد مقارنة مع بقية طالبي النفاذ 21% وتطورا قدر ب 45 % مقارنة مع سنة 2018، تليها الطلبة بنسبة 9.8 %. كما سجل تراجعا في عدد المطالب المقدمة من قبل أشخاص طبيعيين ومعنويين غير ذاكرين لصفتهم.

وتعتبر نسبة مطالب النفاذ المقدمة من قبل الصحفيين ووسائل الإعلام هي أقل نسبة حيث لم تتجاوز 1 %، نتيجة للإستراتيجية التي اعتمدها المعهد الوطني للإحصاء في إطار النشر الإستباقي للمعلومة ونشر الثقافة الإحصائية، حيث عمل المعهد الوطني على تنظيم ملتقيات ثلاثية مع الصحافة والإعلام لعرض ونشر كل ما ينتجه خلال كل ثلاثية.

4- احصائيات حول مطالب النفاذ الى المعلومة المقدمة إلى المعهد

توزع مطالب الأشخاص الطبيعيين حسب صفتهم 2019

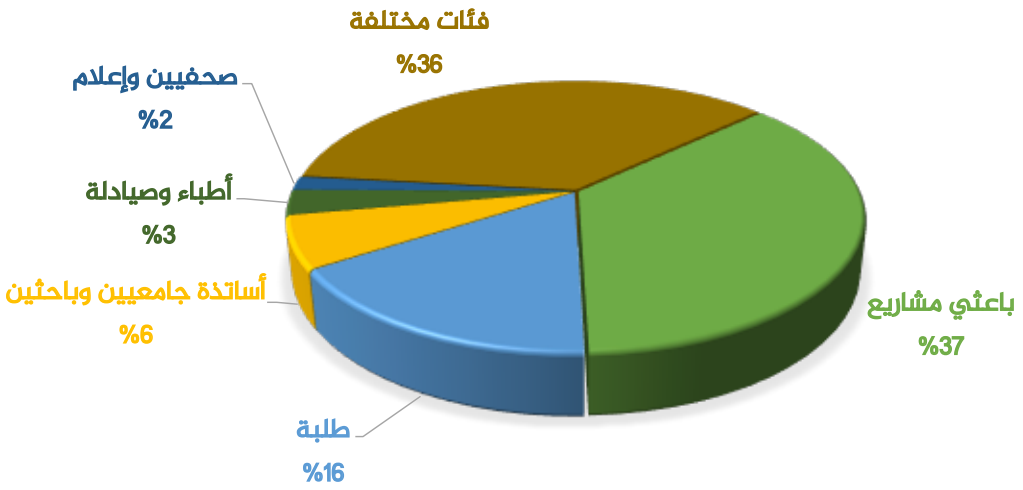

ب- الأشخاص المعنويين

صفة طالبي النفاذ	2018		2019	
	عدد المطالب المقدمة	النسبة (%)	عدد المطالب المقدمة	النسبة (%)
منظمات وجمعيات وهياكل أجنبيّة	85	12,1	88	12,2
شركات إنتاجية خاصة	80	11,3	77	10,7
مؤسسات ومنشآت عمومية	72	10,2	102	14,1
إدارات عمومية	25	3,4	54	7,5
وزارات	15	2,1	30	4,2
البلديات	27	3,4	14	1,9
المعتمديات	4	0,6	3	0,4
الولايات	1	0,1	1	0,1
السفارات	13	1,8	15	2,1
منظمات وجمعيات تونسية	14	2,0	8	1,1
مكاتب دراسات	4	0,6	0	0,0
العدد الجملي	268	38,0	290	40,2

4- احصائيات حول مطالب النفاذ الى المعلومة المقدمة إلى المعهد

شهد المعهد إرتفاعا ملحوظا في عدد المطالب المقدمة من قبل المنشآت والمؤسسات العمومية خاصة في الإدارات الجهوية إذ تجاوز 14 % من مجموع المطالب المقدمة في 2019 و35 % من مجموع المطالب المقدمة من الأشخاص المعنويين أما الشركات الإنتاجية والصناعية والمنظمات العالمية فقد حافظت تقريبا على نفس النسبة.

التوزع النسبي لمطالب الأشخاص المعنويين حسب صفتهم

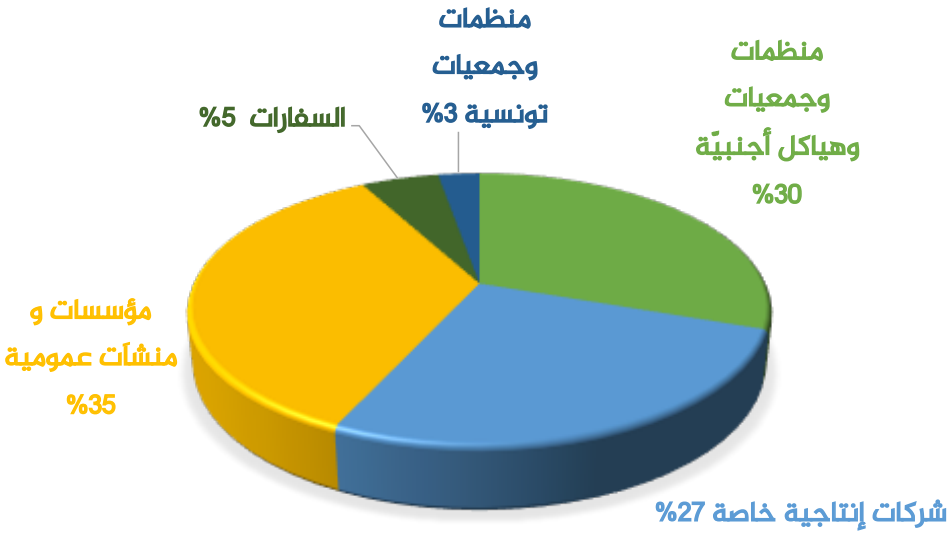

ت - المنظمات الدولية

المنظمات	2018		2019	
	عدد المطالب المقدمة	النسبة (%)	عدد المطالب المقدمة	النسبة (%)
الامم المتحدة وبعض من المنظمات المتخصصة التابعة لها	32	37,6	24	27,3
صندوق النقد الدولي	13	15,3	7	8,0
منظمة العمل الدولية	6	7,1	3	3,4
صندوق النقد العربي	5	5,9	10	11,4
الاسكوا	4	4,7	5	5,7
منظمة الأغذية والزراعة	3	3,5	10	11,4
البنك الإفريقي للتنمية	3	3,5	1	1,1
البنك العالمي	2	2,4	4	4,5
جامعة الدول العربية	1	1,2	5	5,7
منظمات أخرى	16	18,8	19	21,6
العدد الجملي	85	100	88	100

22 4- احصائيات حول مطالب النفاذ الى المعلومة المقدمة إلى المعهد

ترد على المعهد استبيانات من قبل المنظمات الدولية مثل: الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة العمل الدولية، منظمة الأغذية والزراعة...حيث بلغ عدد الاستبيانات الواردة على المعهد 88 إستبيان خلال سنة 2019، وكان للأمم المتحدة وبعض المنظمات المتخصصة والتابعة لها النصيب الأكبر أي بنسبة 27.3 % من مجموع الإستبيانات الواردة على المعهد، ثم صندوق النقد العربي ومنظمة الأغذية والزراعة بنسبة 11.4 %.

التوزع النسبي للإستبيانات المقدمة من قبل المنظمات العالمية 2018-2019

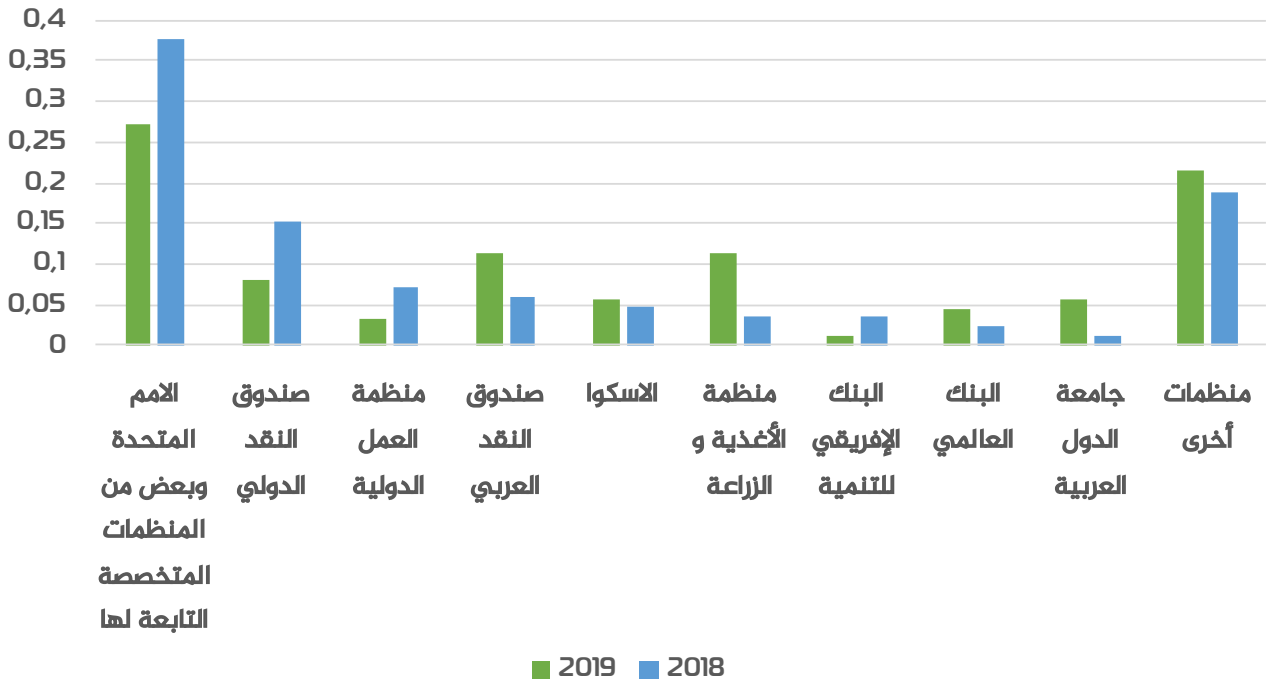

5- احصائيات حول الردود على مطالب النفاذ الى المعلومة

1.5 تطور نسب الرد على مطالب النفاذ

مطالب النفاذ إلى المعلومة	نسبة الرد 2018 (%)	نسبة الرد 2019 (%)
مطالب المعلومة الإحصائية	85,5	85.2
الإستبيانات الدولية	65,9	60.2
مطالب النفاذ إلى الوثائق الإدارية	50,0	100
العدد الجملي	82,7	82.2

نسبة الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة 2019

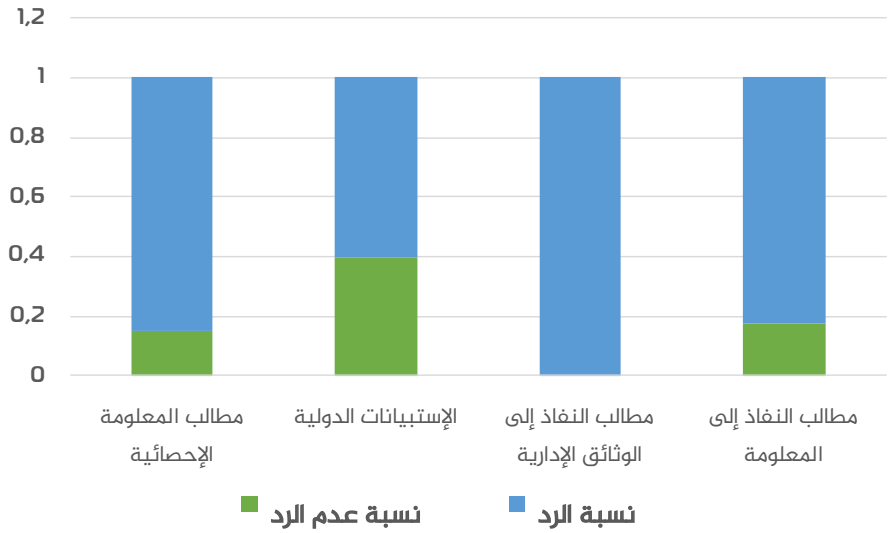

نسبة الرد على مطالب النفاذ تجاوزت 80 % في سنتي 2018 و2019 وبلغت 100 % بالنسبة للوثائق الإدارية في سنة 2019، أما بالنسبة إلى الإستبيانات الدولية فقد تراجعت نسبة الرد ب 8.5 %. وللعلم فإن الإستبيانات الدولية تتميز بالشمولية وبالحجم الكبير والرد على الإستبيان الواحد يتطلب الإتصال والتنسيق مع الكثير من منتجي المعلومة في المعهد وفي الهياكل العمومية للإحصاء.

2.5 توزع الردود حسب كيفية النفاذ

كيفية النفاذ	2018		2019	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
الحصول على نسخة الكترونية من المعلومة	506	86,8	550	92,7
الحصول على نسخة ورقية من المعلومة	70	12,0	37	6,2
الحصول على المعلومة عبر الهاتف	7	1,2	6	1,0
العدد الجملي	583	100	593	100

5- احصائيات حول الردود على مطالب النفاذ الى المعلومة

يعمل المعهد على تشجيع طالبي النفاذ لإستعمال البريد الإلكتروني للتراسل والتواصل مع المعهد من خلال التنصيص على كتابة عنوان البريد الإلكتروني على المطالب المقدمة إلى مكتب الضبط ومسحها إلكترونيا وتحويلها إلى صور رقمية لتيسير جمع المعلومات وإرسال الردود إلكترونيا، ولكن نزولا عند رغبة البعض من طالبي النفاذ يكون الرد عبر البريد العادي، الفاكس أو الإستلام المباشر للنسخ الورقية. أما بالنسبة للمنظمات العالمية فكل الإستبيانات ترد ويقع الرد عليها عبر البريد الإلكتروني.

توزع الردود على مطالب النفاذ حسب كيفية النفاذ 2019

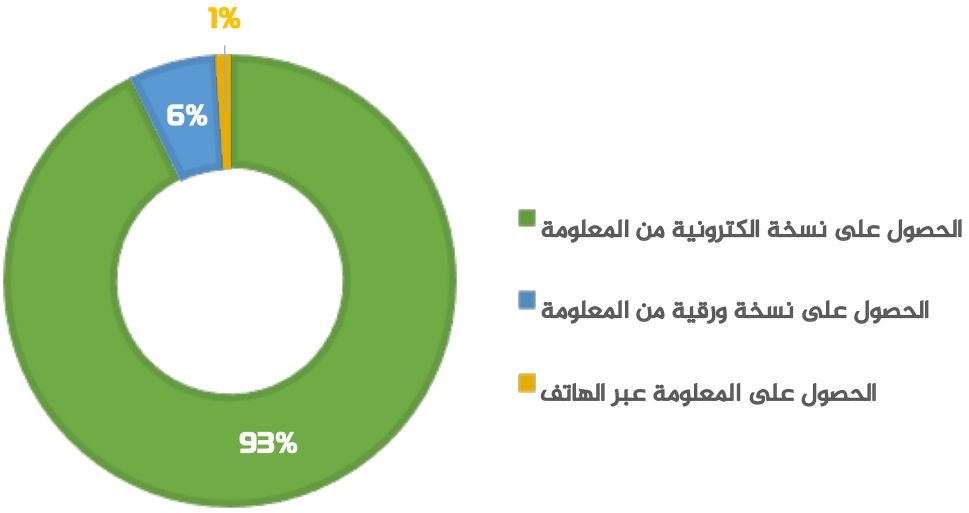

3.5 توزع الردود حسب حالة الرد

حالات الرد على المطالب	عدد الردود 2018	عدد الردود 2019
عدم الرد لتكرار الطلب على نفس المعلومة (حسب الفصل 16)	0	0
اعلام بالرفض نظرا لتأثير المعلومة المطلوبة على حياة شخص أو على حرّيته (حسب الفصل 17)	0	0
اعلام طالب النفاذ بعدم الإختصاص (حسب الفصل 18)	31	34
اعلام طالب النفاذ بتمديد آجال الرد (حسب الفصل 19)	0	0
طلب رأي الغير قبل قرار الإستجابة من عدمه لطلب النفاذ (حسب الفصل 20)	0	0
إعلام طالب النفاذ بنشر المعلومة سابقا (حسب الفصل 21)	08	188
تمكين طالب النفاذ من المعطيات التكميلية والتوضيحات الآزمة بعد ثبوت نقصانها في الرّد الأوّل (حسب الفصل 22)	0	0
رفض الطلب لأن المعلومة مشمولة ضمن الحالات الأستثنائية (حسب الباب الرابع وخصوصا الفصلين 24 و25)	0	2

5- احصائيات حول الردود على مطالب النفاذ الى المعلومة

يعمل المعهد على احترام الآجال المنصوص عليها في القانون للرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة لذلك لم يقع تمديد آجال الرد على أي مطلب، كما لم يقع رفض الرد على أي مطلب لتكرار طلب نفس المعلومة، ولم يرد على المعهد أي مطلب نفاذ إلى معلومات لها تأثير على حياة شخص أو على حريته. أما بالنسبة للمطالب المتعلقة بمعلومات وقع نشرها سابقا فإنه يقع تمكين طالب النفاذ من المعلومات المطلوبة مع إعلامه وتمكينه من الرابط موقع المعلومة حتى يتمكن من الولوج إليها وإلى المعلومات الأخرى المتوفرة. وأما بالنسبة إلى المعلومات الغير متوفرة لدى المعهد فإنه يقع إعلام طالب النفاذ بعدم الإختصاص وتوجيهه إلى الهيكل المعني إن أمكن.

الصعوبات	االمقترحات
عدم وعي كل الأطراف المعنية بأهمية قانون النفاذ إلى للمعلومة	تكثيف الدورات التدريبية للتعريف بالقانون
نقص في الموارد البشرية في وحدة النفاذ إلى المعلومة	تدعيم وحدة النفاذ إلى المعلومة بالموارد البشرية لتحسين مردودية العمل وإعداد الإحصائيات والتقارير في الإبان
غياب ميزانية مخصصة لتطبيق الحق في النفاذ إلى المعلومة	ضرورة توفير ميزانية مخصصة لتطبيق القانون
غياب لوحدة النفاذ إلى المعلومة في الهيكل التنظيمي للمعهد	هيكلة وحدة النفاذ إلى المعلومة في الهيكل التنظيمي، وتفعيل دور اللجنة الإستشارية داخل المعهد.
عدم الإطلاع على الوثائق المتوفرة في الأرشيف الجاري	إتاحة الأرشيف الجاري للمكلفين بالنفاذ إلى المعلومة للإطلاع على الوثائق المتوفرة والغير متوفرة وتشريكهم للتعرف على نظم وإجراءات إدارة الأرشيف الجاري
أنموذجي مطلب المعلومة (والتظلم) متوفر بصيغة PDF	وضع أنموذجي مطلب النفاذ والتظلم لتعميرهما وإرسالهما على الخط (الأنترنات

يعمل المعهد على تشجيع طالبي النفاذ لإستعمال البريد الإلكتروني للتراسل والتواصل مع المعهد من خلال التنصيص على كتابة عنوان البريد الإلكتروني على المطالب المقدمة إلى مكتب الضبط ومسحها إلكترونيا وتحويلها إلى صور رقمية لتيسير جمع المعلومات وإرسال الردود إلكترونيا، ولكن نزولا عند رغبة البعض من طالبي النفاذ يكون الرد عبر البريد العادي، الفاكس أو الإستلام المباشر للنسخ الورقية. أما بالنسبة للمنظمات العالمية فكل الإستبيانات ترد ويقع الرد عليها عبر البريد الإلكتروني.

1.6 الوثائق الإدارية المنصوص عليها بالفصل عدد 6 من القانون

طبيعة المعلومة الخاصة بالهيكل	طريقة النشر (وثيقة ورقية/إلكترونية)	ملاحظات
الميزانية المرصودة له مفصّلة	إلكترونية	2020 - 2019
المعلومات المتعلقة ببرامجه وخاصة إنجازاته ذات الصلة بنشاطه	إلكترونية	2019
قائمة الوثائق المتوفرة لديه إلكترونيا أو ورقيا والمرتبطة بالخدمات التي يسديها والموارد المرصودة لها.	إلكترونية/ورقية	2020 - 2019
الصفقات العمومية المبرمجة والمصادق على ميزانيتها والتي يعتزم الهيكل إبرامها ونتائج تنفيذها	إلكترونية	2020 - 2019
تقارير هيئات الرقابة طبقا للمعايير المهنية الدولية.	إلكترونية	2020 - 2019
كل معلومة تتعلق بالمالية العمومية بما في ذلك المعطيات التفصيلية المتعلقة بالميزانية على المستوى المركزي والجهوي والمحلي والمعطيات المتعلقة بالمديونية العمومية والحسابات الوطنية وكيفية توزيع النفقات العمومية وأهم مؤشرات المالية العمومية	إلكترونية	2020-2019

1.6 المعلومات الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية المنصوص عليها بالفصل عدد 6 من القانون

يعمل المعهد دائما على تطوير القدرات البشرية والتقنية لنشر وإتاحة المعلومات الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية ورقيا وإلكترونيا بما في ذلك نتائج وتقارير المسوحات الإحصائية التفصيلية طبق مقتضيات قانون الإحصاء ووفق المعايير الدولية.

7- الصعوبات والمقترحات لتطوير منظومة النفاذ إلى المعلومة

الصعوبات	االمقترحات
عدم وعي كل الأطراف المعنية بأهمية قانون النفاذ إلى للمعلومة	تكثيف الدورات التدريبية للتعريف بالقانون
نقص في الموارد البشرية في وحدة النفاذ إلى المعلومة	تدعيم وحدة النفاذ إلى المعلومة بالموارد البشرية لتحسين مردودية العمل وإعداد الإحصائيات والتقارير في الإبان
غياب ميزانية مخصصة لتطبيق الحق في النفاذ إلى المعلومة	ضرورة توفير ميزانية مخصصة لتطبيق القانون
غياب لوحدة النفاذ إلى المعلومة في الهيكل التنظيمي للمعهد	هيكلة وحدة النفاذ إلى المعلومة في الهيكل التنظيمي، وتفعيل دور اللجنة الإستشارية داخل المعهد.
عدم الإطلاع على الوثائق المتوفرة في الأرشيف الجاري	إتاحة الأرشيف الجاري للمكلفين بالنفاذ إلى المعلومة للإطلاع على الوثائق المتوفرة والغير متوفرة
	وتشريكهم للتعرف على نظم وإجراءات إدارة الأرشيف الجاري
أنموذجي مطلب المعلومة (والتظلم) متوفر بصيغة **PDF**	وضع أنموذجي مطلب النفاذ والتظلم لتعميرهما وإرسالهما على الخط (الأنترنات) (**Formulaire à remplir en ligne**)

28 خاتمة

نظـرا للإقبـال المتزايـد على المعلومـة وخاصـة المعلومـة الإحصائيـة على المسـتوى المحلـي، الإقليمـي والدولـي، ونظـرا لأهميتهـا في البحـوث والدراسـات التربويـة، الأكاديميـة، العلميـة والإقتصاديـة، في التخطيـط، في رسـم السياسـات واتخـاذ القـرارات، فـإن المعهـد الوطنـي للإحصـاء يعمـل على:

- تطوير القدرات البشرية من أجل إنتاج بيانات دقيقة شفافة وحينية،
- اتباع التعاريف والتصانيف المتفق عليها دوليا لتسهيل المقارنات الدولية،
- تعزيزآليات النشر الإستباقي عبر إعادة هيكلة موقع واب المعهد وتطوير خدمات جديدة

لتسهيل النفاذ للإحصائيات الاجتماعية والإقتصادية طبقا لمقتضيات قانون الإحصاء وإستجابة

إلى حاجيات المستعملين،

- التعاون والتنسيق بين مختلف الهياكل الإحصائية العمومية من أجل توفير المعلومة

الإحصائية ووضعها في متناول كل المستعملين بمختلف شرائحهم،

الحصـول على المعلومـة مهمـا كان نوعهـا أمـر ضـروري لا غنـى عنـه لأنـه يعـزز الشـفافية ويمهـد الطريـق للمسـاءلة في المجتمـع بأسـره.

معدي التقرير

الإشراف	منى الزقلي
مكلّف بالنفاذ	فتحية الوشتاتي
نائب المكلّف بالنفاذ	عائدة بن علي
نائب المكلّف بالنفاذ	سامية محيمدي
تصميم التقرير	وداد الزريبي

ملحـــــق

30 خطة العمل: التكوين والتحسيس في مجال الحق في النفاذ إلى المعلومة 2019-2021

الأهداف	الأنشطة	الأنشطة الفرعية	المسؤول
إعداد إحصائيات مطالب النفاذ	مواصلة العمل مع إدارة الإعلامية	مناقشة اليات وضع نظام معلوماتي للتصرف في مطالب النفاذ	المكلف بالنفاذ/إدارة الإعلامية
تحسين صفحة النفاذ إلى المعلومة	مواصلة العمل مع المسؤول عن تحيين موقع الواب	لتحسين وتحيين صفحة النفاذ	.المكلف بالنفاذ/إدارة النشر
	زيارة لمراكز الأرشيف للمعهد		المكلف بالنفاذ
	اجتماع مع المدير العام والمسؤولين الأول والمتدخلون	عرض لقانون النفاذ إلى المعلومة وتقديم الإنجازات والمقترحات	المكلف بالنفاذ
	اجتماع مع المدير العام والمسؤولين الأول والمتدخلون	مناقشة خطة العمل	
وضع نظام ناجع لتلقي مطالب النفاذ والرد عليه	اجتماع مع المسؤولين الأول والمتدخلون	لمناقشة الإجراءات الداخلية للنفاذ إلى المعلومة	المكلف بالنفاذ
	اجتماع مع المسؤولين الأول والمتدخلون	بعث اللجنة الإستشارية وتفعيل دورها	المدير العام
مواصلة تحسيس مختلف الإطارات الإدارية حول قانون النفاذ إلى المعلومة	دورة تحسيسية وتقييمية 1	عرض حول قانون النفاذ إلى المعلومة مع تقديم بعض الإحصائيات	المكلف بالنفاذ
	دورة تحسيسية وتقييمية 2	عرض حول قانون النفاذ إلى المعلومة مع تقديم بعض الإحصائيات	المكلف بالنفاذ
	دورة تحسيسية وتقييمية 3	عرض حول قانون النفاذ إلى المعلومة مع تقديم بعض الإحصائيات	المكلف بالنفاذ
	دورة تحسيسية وتقييمية 4	عرض حول قانون النفاذ إلى المعلومة مع تقديم بعض الإحصائيات	المكلف بالنفاذ
	دورة تحسيسية وتقييمية 5	عرض حول قانون النفاذ إلى المعلومة مع تقديم بعض الإحصائيات	المكلف بالنفاذ
	دورة تحسيسية وتقييمية 6	عرض حول قانون النفاذ إلى المعلومة مع تقديم بعض الإحصائيات	المكلف بالنفاذ
	دورة تحسيسية وتقييمية 7	عرض حول قانون النفاذ إلى المعلومة مع تقديم بعض الإحصائيات	المكلف بالنفاذ
	متابعة وتقييم للمكلفين بالنفاذ في الإدارات الجهوية	دورة تكوينية وتقييمية لإدارات الإقليم الشرقي	المكلف بالنفاذ
		دورة تكوينية وتقييمية للإدارات الإقليم الجنوب الشرقي	المكلف بالنفاذ
		دورة تكوينية وتقييمية للإدارات الإقليم الجنوب الغربي والشمال الشرقي	المكلف بالنفاذ

خطة العمل: التكوين والتحسيس في مجال الحق في النفاذ إلى المعلومة 2019-2021

المتدخلون	درجة الأولوية	رزنامة التنفيذ		الميزانية	تقدم الإنجاز	إجراءات تصحيحية
		تاريخ البداية	تاريخ الإنتهاء			
الإدارة المركزية للنشر والإعلامية والتنسيق	عال	جانفي 2019				
الإدارة المركزية للنشر والإعلامية والتنسيق	عال	جانفي 2019	ديسمبر 2020	أدرجت ضمن ميزانية تحسين الموقع	بصدد الإنجاز	
الإدارة المركزية للنشر والإعلامية والتنسيق		أجل إلى 2021 بسبب جائحة كورونا				
المدير العام للمعهد الإدارة المركزية للمصالح المشتركة المسؤولين الأول والمتدخلون	عال	أجل إلى 2021 بسبب جائحة كورونا				
المدير العام للمعهد الإدارة المركزية للمصالح المشتركة المسؤولين الأول والمتدخلون	عال	أجل إلى 2021 بسبب جائحة كورونا				
المدير العام للمعهد المديرين المركزيين	عال	أجل إلى 2021 بسبب جائحة كورونا				
المكلف بالنفاذ المديرين المركزيين		أجل إلى 2021 بسبب جائحة كورونا				
المدير العام للمعهد الإدارة العامة الإدارة المركزية للمصالح المشتركة مكتب الضبط		أجل إلى 2021 بسبب جائحة كورونا				
الإدارة المركزية للإحصائيات الديمغرافية والإجتماعية		أجل إلى 2021 بسبب جائحة كورونا				
الإدارة المركزية لإحصائيات المؤسسات		أجل إلى 2021 بسبب جائحة كورونا				
الإدارة المركزية للحسابات القومية		أجل إلى 2021 بسبب جائحة كورونا				
الإدارة المركزية لإحصائيات الظرف والدراسات الاقتصادية		أجل إلى 2021 بسبب جائحة كورونا				
الإدارة المركزية للنشر والإعلامية والتنسيق		أجل إلى 2021 بسبب جائحة كورونا				
مصلحة الأرشيف		أجل إلى 2021 بسبب جائحة كورونا				
االإدارة المركزية للإحصائيات الجهوية	عال	أجل إلى 2021 بسبب جائحة كورونا				
االإدارة المركزية للإحصائيات الجهوية	عال	أجل إلى 2021 بسبب جائحة كورونا				
الإدارة المركزية للإحصائيات الجهوية	عال	أجل إلى 2021 بسبب جائحة كورونا				

الجمهورية التونسية
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
المعهد الوطني للإحصاء

إحصائيات تونس
STATISTIQUES TUNISIE

20 جانفي 2017

قرار تكليف

إن مديرّ المعهد الوطني للإحصاء

بعد الاطلاع على القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرّخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلّق بضبط النّظام الأساسي العام لأعوان الدولة و الجماعات المحليّة والمؤسسات العموميّة ذات الصبغة الإداريّة وعلى جميع النّصوص التّي نقّحته أو تمّمته وخاصّة القانون عدد 69 لسنة 2007 المؤرّخ في 27 ديسمبر 2007.

و على الأمر عدد 2857 لسنة 2005 المؤرّخ في 24 أكتوبر 2005 و المتعلّق بتنقيح و إتمام الأمر عدد 1643 لسنة 2005 المؤرّخ في 30 ماي 2005 و المتعلّق بضبط الهيكل التّنظيمي للمعهد الوطني للإحصاء.

وبعد الإطلاع على المرسوم عدد 41 لسنة 2011 المؤرخ في 26 ماي، المتعلّق بالنّفاذ إلى الوثائق الإداريّة للهياكل العموميّة والمنقّح بالمرسوم عدد54 لسنة 2011 المؤرّخ في 11 جوان 2011.

وعلى المنشور عدد 25 المؤرّخ في5 ماي 2012 والمتعلّق بالنّفاذ إلى الوثائق الإداريّة والمتضمّن للإجراءات والآليات ذات العلاقة بهذا الموضوع.

وعلى القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرّخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق بالنّفاذ إلى المعلومة.

قرر ما يلي

تعيين السّيدة فتحية الوشتاتي: تقني رئيس مكلّفة بالنّفاذ إلى المعلومة.

تعيين السّيدة سامية المحيمدي: متصرّف نائبة أولى للمكلّفة بالنّفاذ إلى المعلومة.

تعيين السيّدة عائدة بن علي: متصرّف نائبة ثانية للمكلّفة بالنّفاذ إلى المعلومة.

ويجري العمل بهذا المقرّر إبتداءا من تاريخ إمضائه.

المدير العام
للمعهد الوطني للإحصاء
الهادي السعيدي

70، نهج الشام - 1002 تونس – الهاتف : 002 891 71 (216+) - الفاكس : 559 792 71 (216+) -
البريد الإلكتروني : ins@ins.tn - موقع الواب : www.ins.tn

الجمهورية التونسية
وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي
المعهد الوطني للإحصاء
9930 : د

إحصائيات تونس
STATISTIQUES TUNISIE

تونس في 5 ديسمبر 2017

مذكرة عمل

الموضوع: حول تقبّل والردّ على مطالب النّفاذ إلى المعلومة والإستمارات الدوليّة.

عملا بمقتضيات القانون عدد 22 المؤرّخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق بالنّفاذ إلى المعلومة، الرجاء من السادة المديرين المركزيين والمسؤولين الجهويين وكافّة إطارات المعهد، إحالة مطالب النّفاذ إلى المعلومة والإستمارات الدوليّة إلى الفريق المكلّف بالنّفاذ إلى المعلومة في المقر المركزي للمعهد:

- عبر مكتب الضبط للمعهد (المطالب الورقية)
- وعلى العناوين التالية (المطالب الإلكترونيّة):

الإستمارات الدوليّة : info@ins.tn

مطالب المعلومة : faq@ins.tn

✓ لمزيد الإرشادات يمكن الإتصال على الرقم 164 281 71 **بالفريق المكلّف بالنّفاذ إلى المعلومة:**

- السيدة فتحية الوشتاتي
- السيدة عائدة بن علي
- السيدة سامية المحيمدي
- محمد بن أحمد

المدير العام للمعهد الوطني للإحصاء

70 نهج الشام ص.ب 265 توزيع خاص تونس
الهاتف : 559 792 71 216+
الفاكس : 002 891 71 216+
البريد الإلكتروني : INS@ins.tn
الموقع على شبكة الأنترنات : www.ins.tn